

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين

رقم القرار: ٤٣٩/٦١

تاريخ القرار: ١٤٣٩/٠٣/٠١ هـ

قرار

الموضوع: حظر التعامل نقداً في التعاملات

المالية المتعلقة بالعمليات التأمينية.

إن محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي بناءً على الصلاحيات الممنوحة له، واستناداً إلى المادة (الثانية) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢ هـ، وبعد الاطلاع على اللوائح والقواعد والسياسات ذات العلاقة الصادرة عن المؤسسة، وانطلاقاً من مسؤولية المؤسسة تجاه ضمان استقرار قطاع التأمين والعمل على تطويره وتشجيع المنافسة العادلة في القطاع، وتماشياً مع التطور في نظم المدفوعات، وسعيًا لمنع الممارسات غير النظامية.

يقرر ما يلي:

١- حصر جميع التعاملات المالية المتعلقة بأعمال التأمين، أو إعادة التأمين، أو بخدمات التأمين المقدمة من قبل شركات المهن الحرة، لتكون عبر وسائل الدفع الإلكترونية التي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- التحويل المصرفي من خلال نظام سريع أو نظام سداد أو نظام مدى، أو من خلال البطاقات الائتمانية، أو أي من وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة، ويحظر على جميع الشركات العاملة في قطاع التأمين التعامل نقداً مناولة، في جميع تلك التعاملات المالية.

٢- يشمل الحظر -على سبيل المثال لا الحصر- استلام أقساط وثائق التأمين، أو دفع مبالغ الاشتراك للمدة غير المنقضية من وثائق التأمين، أو دفع مبالغ توزيع الفائض من عمليات التأمين، أو دفع مبالغ المطالبات أو أي مصاريف متعلقة بتسويتها، أو استلام قيمة بيع الحطام، أو دفع العمولات للوكلاء أو الوسطاء ويشمل ذلك العمولات المدفوعة إلى موظفي الشركة أو مندوبي المبيعات فيها أو إلى أي شخص طبيعي أو اعتباري مهما كان مسماه الوظيفي أو العلاقة التعاقدية معه.

٣- يلغي هذا القرار جميع ما يتعارض معه من أحكام في اللوائح والقواعد والسياسات الصادرة عن المؤسسة.

٤- يعمل بهذا القرار بدءاً من تاريخ ١٤٣٩/٠٤/١٤ هـ الموافق ٢٠١٨/٠١/٠١ م.



أحمد بن عبدالكريم الخليفي

المحافظ



الشركة